

الفصل السابع

التأييد المُميت

كانت ناديا كاجوجي البالغة من العمر 18 عامًا، طالبة في السنة الأولى، في جامعة (كارلتون) في مدينة أونتاريو في كندا¹. كانت قد أنهت المدرسة الثانوية الأولى على صفّها، وحلمت أن تصبح محامية². وصلت ناديا المرأة الجذابة ذات الشعر الأسود الواصل إلى كتفها، والعينين العسلّيتين، والبشرة السمراء المتوسطة، إلى الجامعة يملؤها التفاؤل والسعادة والطموح³. تصفها زميلتها في السكن، كريستال لينوفو قائلة: «كنت أعدها شخصًا سعيدًا جدًّا، وكانت تمتاز بالذكاء والتفكير المتعمّق، وكنت على يقين أنّها ستفعل شيئًا عظيمًا في حياتها»⁴.

واجهت ناديا الكثير من التحدّيات خلال السنة الأولى؛ فقد وقعت في الحب⁵، وأقامت علاقة مع زميلها، واكتشفت بعد حين أنّها حامل⁶. وبدلًا من أن تلجأ إلى الأهل والأصدقاء للحديث عن مشكلاتها، أخذت تجلس أمام الكاميرا الخاصة بحاسوبها وتعبّر عن مشاعرها في المذكرة المصورة، مرتدية عصابة على عينيها في بعض المرّات. كانت تناقش في أثناء التصوير الخيار الصعب في ما إذا كانت ستحتفظ بالطفل أم لا. كانت تحب زميلها حبًّا جمًّا وعلى استعداد للزواج به⁷، لكنّه قطع العلاقة في ما بعد، تاركًا إياها وحيدة أمام القرار الصعب⁸. فقدت ناديا الجنين بعد ذلك⁹، وأصبحت وحيدة.

أشهرت في أثناء وجودها في مطعم قرب الجامعة شفرة حلاقة، وهددت بإيذاء نفسها¹⁰. أبلغ أحدهم الشرطة بالحادثة فأخذوها إلى المستشفى، لكنّهم لم يبلغوا أهلها بالواقعة؛ لأنّها تجاوزت سن الرشد¹¹.

عادت ناديا خلال العطلة الشتوية إلى بيت أهلها في (برامبتون) أونتاريو، التي تبعد عن الجامعة مسافة ست ساعات بالسيارة. لاحظت أمها ديبيرا شيفالبيير، أنّ ناديا لم تكن على طبيعتها فسألت ابنتها: «هل يوجد خطب ما؟» ردت ناديا: «أنا متعبة فقط»¹².

عملت ناديا مدوّنات مصورة عند العودة إلى الجامعة. حيث صوّرت نفسها وهي تعزف الغيتار، وتشد أحيانًا تتناول الحب غير المتبادل، ووصفت أمام الكاميرا وضعها المتدهور قائلة: «أنا مكتئبة. أعاني من تقلّب المزاج الذي يظهر بعد الولادة، بالإضافة إلى الاكتئاب والأرق. ربما توقفت عن التفكير بالأمر لو قدر لي أن أنام»¹³.

أخبرت ناديا الطبيب والاختصاصي النفسي في الجامعة عن حالة الاكتئاب التي تعاني منها، فضلاً عن الأفكار الميالة إلى الانتحار، فقاما بإعطائها أدوية مضادة للكآبة، لكنها مع ذلك لم تتمكن من النوم¹⁴.

طرق زملاؤها في سكن الطلبة باب غرفتها، وحاولوا الوصول ليها عبر (الفييس بوك) والبريد الإلكتروني، لكنها لم ترد على أحد¹⁵، وتقلت إحدى المرّات داخل قاعة السكن مهددة بإيذاء نفسها، فاتصل أصدقاؤها بالأمن الجامعي¹⁶، وأخبروهم أنّ ناديا قد تكون ميالة إلى الانتحار، لكنّ الأمن لم يلقِ بالاً للأمر¹⁷. لم يتصل مسؤولو الحرم الجامعي بأهلها أيضاً، على الرغم من أنّ القانون الكندي يسمح بإطلاع العائلة على معلومات صحية تخص أحد أفرادها، إن كان الأمر يحدّ من أذى جسدي خطير¹⁸.

بدأت ناديا الابتعاد عن عائلتها وأصدقائها شيئاً فشيئاً؛ ربما لأنّها لم ترغب أن يراها أحد مكتئبة، ولجأت إلى شخص آخر كي تشعر بالطمأنينة. التقت بمرمضة أمريكية شابة تدعى كامي على أحد مواقع التواصل، التي تستعمل البريد الإلكتروني falcon_girl_507@hotmail.com¹⁹

كانت كامي مكتئبة مثل ناديا تماماً، واعترفت لها أنّها جرّبت كل شيء، من العقاقير والعلاج النفسي، وصولاً إلى اليوغا والدعاء، لكن ذلك لم يجدِ نفعاً²⁰. لذا، فهي تفكّر بالانتحار الآن. تشرح كامي الأمر في إحدى الرسائل الإلكترونية قائلة: «بدأت من ثمانية أشهر تقريباً، البحث عن طرق للانتحار، وبما أنّني ممرضة في قسم طوارئ، رأيت كل الطرق الممكنة أتباعها، وأعرف أيّها فاعل وأيّها ليس كذلك. لذا، قرّرت أن أشنق نفسي، وجرّبت الأمر لأرى إن كان مؤلماً ومدى سرعته، وأستطيع القول إنّ التجربة كانت جيدة²¹.

بدأت كامي متعاطفة للغاية، حيث قالت إنّها تتفهم الحالة التي تمر بها ناديا، حتى أنّها كانت تدعوها «عزيزتي»²²، لكنّ كامي كانت أبعد ما تكون عن الصديقة في تصرّفاتها؛ فهي لم تتصح للحصول على المشورة، أو أن تتحدّث مع أصدقائها وعائلتها، أو أن تخبر الطبيب أنّ الدواء لا يجدي نفعاً²³. في واقع الأمر، صوّرت الموضوع على أن كل تلك الحلول لن تجدي، وأن السبيل الوحيد للخلاص هو «ركوب الحافلة»، المصطلح العامي الذي يشير إلى الانتحار. كانت الاثنتان تتبادلان مئات الرسائل الفورية في أثناء الحوار²⁴، ووجدت ناديا في كامي شخصاً يفهمها ويحسّ بألمها.

هذا ما ظلّته، ففي الواقع كانت كامي الممرضة الشابة، مجرد شخصية مزيفة ينتحلها رجل يدعى ويليام فرانسيس ميلشيرت دينكل، يبلغ من العمر 46 عاماً²⁵، وكان يحصل على نشوته المريضة،

بمحاولة إقناع الشابات الصغيرات بقطع أوردتهن، أو شق أنفسهن أمام كاميرا الحاسوب؛ كي يتمكن من المشاهدة.

كشفت امرأة تدعى سيليا بلاي الشخصية الحقيقية المتخفية وراء شخصية كامبي. كانت سيليا، المعلّمة المتقاعدة التي تقطن في بريطانيا، قد لجأت إلى الإنترنت بحثاً عن أشخاص يشاطرونها أحزانها بعد وفاة والديها. مرّت خلال هذه الأثناء على بعض غرف الحوار التي تتناول موضوع الانتحار، وقرأت المنشورات التي كانت تضعها كامبي، وتسلّل الشك إلى نفسها؛ لأنّها رأّت أنّ الممرضة الشابة التي تشجّع اليافعين على الانتحار بدت كأنّها شخص مختلف²⁶. تتبّعت وهي في منزلها في الريف الإنجليزي دلائل رقمية، واكتشفت الرجل الذي يقف وراء المنشورات: ويليام ميلشيرت دينكل²⁷. كان ويليام يدّعي أنّه امرأة شابة، ويعقد اتفاقاً مع الطرف الآخر بحيث يقدمان على شق نفسيهما في الوقت نفسه وأمام كاميرا الحاسوب²⁸.

لم يكن يلتزم بالاتفاق طبعاً²⁹، لكنّ بعضاً ممّن كان يرأسهم انتحروا فعلاً، حيث أقنع شخصاً يعيش في كوفنتري في بريطانيا، يدعى مارك درايبورو بشق نفسه، حدث ذلك قبل أن يستحوذ على ناديا بثلاث سنوات³⁰.

لكن عندما تقدّمت سيليا للشرطة البريطانية ومكتب التحقيقات الفدرالي بالأدلة التي استنتجتها، لم يقوموا بأي شيء حيال الأمر³¹.

أخبرتهم أنّ ويليام كان قد مارس ضغوطاً على عشرات الأشخاص؛ كي يقدموا على الانتحار، وأنّها تشك بأنّ أربعة أو خمسة أشخاص على أقل تقدير انتحروا فعلاً³². تدّعي سيليا أنّ الشرطة المحلية في بريطانيا البريطانية قالت لها: «إذا كان الأمر يسبّب لك إزعاجاً، فعليك أن تتجاهليه»³³. بما أنّ سيليا لم تعلم بأمر الحوارات الخاصة التي كانت تجري بين كامبي وناديا، فإنّها لم تتمكن من تحذير هذه الأخيرة عن الوضع.

في أثناء ذلك، كانت كامبي تضغط على ناديا للإقدام على الانتحار شقاً، حتّى أنّها أخبرتها بنوع الحبل الأصفر المصنوع من النايلون، الذي يجب أن تشتريه من متجر (هوم ديبو)؛ لتتمكن من الحصول على حبل بحجم يناسب نوعية جسدها. لكنّ ناديا قرّرت أن يبدو انتحارها كأنّه حادث عرضي. قالت إنّها ستقفز في نهر متجمد مرتدية زلاجاتها، على أمل أن يجرفها التيار القوي إلى تحت الجليد، بحيث تغرق أو تموت نتيجة فرط الحرارة³⁴. في ذلك الوقت، كانت ناديا قد توقّفت حضور المحاضرات، وصوّرت جزءاً جديداً في مذكرتها: «أشعر بالسوء لأنّي أضيع أموال أهلي

على الجامعة. لكن ما أقصده، أنّ ما الذي يمكنني فعله بدلاً من ذلك؟ هل علي الحصول على وظيفة الآن؟ لا أعرف³⁵. توقّفت عن الرد على اتصالات أبويها³⁶، لكنّها استمرت بإرسال الرسائل الإلكترونية إلى كامي³⁷.

ناديا: متى ستركيين الحافلة إذن؟

كامي: أودّ فعل ذلك في القريب العاجل، ماذا عنك؟

ناديا: أخطّط لفعلها الأحد القادم.

كامي: واو، حسناً، هل تريدان استخدام الشنق أيضاً؟ أو هل تقدريين على ذلك؟

ناديا: سأقفز³⁸!

أخبرت كامي ناديا أنّها ستقوم بتنفيذ الجزء الخاص بها من الصفقة وتقتل نفسها، بعد يوم من انتحار ناديا، وإذا فشلت محاولة ناديا، ستقوم كلتاها بشنق نفسيهما أمام كاميرا الحاسوب³⁹.

في العاشر من مارس عام 2008م⁴⁰ وخلال أكبر العواصف الثلجية التي شهدتها أوتاوا في التاريخ، غادرت ناديا غرفتها بعد أن خلدت الفتيات جميعهنّ في السكن إلى النوم⁴¹، وأرسلت رسالة إلكترونية إلى إحدى زميلات السكن، تخبرها فيها أنّها ستخرج للتزلج على الثلج⁴². أخذت معها زلاجاتها، وهاتها، ومفكرتها، وتصريح الجامعة، تاركة وراءها الموسيقى وهي تصدح. نجد أنّ كامي لم تحاول إيقافها على الرغم من الحوار الذي دار بينهما قبل أن تخرج⁴⁴:

كامي: هل تظنين أنك ستفعلينها الليلة؟

ناديا: نعم، بالتأكيد.

كامي: حسناً!

في اليوم التالي بُلِّغ عن فقدان ناديا⁴⁵، وفي الخامس والعشرين من مارس عام 2008م، أي بعد أسبوعين على اختفائها، اتّصلت سيليا بلاي بالرقيب ويليام هيدر، وهو شرطي يعمل في مركز شرطة (سانت بول) في ولاية مينيسوتا، والمسؤول عن تولى الجرائم التي تقع للأطفال عبر الإنترنت في الولاية، ورجته التحقّق من ميلشيرت دينكل واصفة إياه: «بالمفترس عن طريق الإنترنت، الذي يستخدم الخداع للتحكّم بالأشخاص؛ كي ينتحروا شنقاً»⁴⁶.

عندما تحرّرت الشرطة عن الأمر أخيراً، وجدت أنّ ميلشيرت دينكل، ممرض يعيش في شارع هادئ في الضواحي في (فاريبولت) في ولاية مينيسوتا، مع زوجته وابنتين في سن المراهقة⁴⁷.

أنكر في البداية أنّه أرسل الرسائل⁴⁸ لكنه قال لزوجته، بحضور الشرطة: «كنت أخوض في الكثير من النقاشات، وأتكلّم كثيراً، واعتقدت أنّي كنت نصيراً أو مساعداً، أو إلهاً أو ما شابه»⁴⁹.

اعترف ميلشيرت دينكل بأنّه أبرم 12 عهداً للانتحار تقريباً⁵⁰، وأنّ 5 على الأقل ممّن كان يتحدّث معهم على الإنترنت، لم يعودوا يزورون الغرف التي تناقش الانتحار، بمن فيهم ناديا ومارك⁵¹.

انتظر والدا ناديا برعب مدّة ستّة أسابيع؛ لمعرفة إن كانت قد خطفت أو قتلت. بعد ذلك، وفي العشرين من إبريل عام 2008م، جرفت جثة ناديا في ينبوع تشكّل جرّاء ذوبان مياه النهر، ووجد أحد مستخدمي القوارب الجثة عالقة بصخرة في نهر ريدو في إوتاوا⁵².

أراد والدا ناديا أن يُقبض على ميلشيرت دينكل ويحاكم. لكن ماذا ستكون التهمة الموجهة إليه؟ فهو لم يدفع فعلياً ناديا عن الجسر، وقد ماتت في كندا بينما كان هو في بلد آخر على بعد ألف كيلومتر تقريباً. ولا يحق في الكثير من الأماكن تحميل شخص المسؤولية؛ لأنّه ساعد على الانتحار أو حتّى عليه، إلا إذا كان في المكان نفسه الذي كانت تتواجدت فيه الضحية، وناولها الحبوب القاتلة أو أية وسيلة أخرى كي تقتل نفسها. تعبّر الكثير من القوانين الأمريكية عن الأمر كالآتي: «المساعدة على الانتحار» هي توفير وسيلة ملموسة، يحاول شخص آخر من خلالها الإقدام على الانتحار، أو المشاركة في نشاط ملموس، ينوي شخص آخر الإقدام على الانتحار من خلاله.

كان والدا ناديا متفائلين رغم ذلك؛ فلدى كندا قانون يجرم تقديم المشورة، والمساعدة على الانتحار؛ حتى لو كان الأمر بالكلام فقط⁵³. لكنّ السلطات الكندية قرّرت عدم التقدّم بطلب إلى الولايات المتحدة لتسليم ميلشيرت دينكل؛ لأنّها لم تكن مقتنعة أنّ المراسلات التي تمت عن طريق الإنترنت بينهما، قد شكّلت عاملاً مؤثّراً في مقتلها⁵⁴.

في مينيسوتا حيث كان يقطن ميلشيرت دينكل، قانون مشابه لذلك الموجود في كندا، يعدّ التشجيع على الانتحار جريمة⁵⁵، لكن عندما اتّهم المدعي العام لمينيسوتا ميلشيرت دينكل، بتشجيع ناديا كاجوجي ومارك درايبورو على الانتحار، دافع عن نفسه موضّحاً أنّ التعديل الأوّل يحمي كل أفعاله⁵⁶.

لل كلمات تأثير كبير؛ فهي قد تحث المستمع أو القارئ على عمل شيء ما، حتى لو أدى الأمر إلى إيذاء نفسه أو غيره. ولكن بصورة عامة، فإن مجتمعا لا يعاقب المتكلم أو الكاتب. خذ المغني أوزي أوزبورن مثالا؛ سجّل قبل ثلاثين عاماً أغنية تدعى «الحل بالانتحار». تقول الأغنية: «الانتحار هو الحل الوحيد» وتضم كلمات تفهم بالكاد، تغنى برتم سريع وتقول: «استل المسدس وحاول، أطلق النار، أطلق، أطلق»⁵⁷.

عندما أطلق جون ماكولوم البالغ من العمر 19 عاماً، النار على رأسه من مسدس (عيار 22)، بعد الاستماع خمس ساعات متواصلة إلى أغاني أوزي⁵⁸، قام والداه المكلومان برفع قضية ضد أوزي والشركة الموزعة للأغاني⁵⁹. رفضت محكمة الاستئناف في كاليفورنيا الادعاءات، مشددة على أهمية حماية صور التعبير الفني والأدبي، ونوهت أنّ التعديل الأول يحمي الفن حتى لو أدى إلى «مزاج مكتئب عند تصوير الجانب المظلم من طبيعة الإنسان بصورة تعبير»، وأعدت المحكمة طباعة كلمات الأغنية، وأوضحت أن الكلمات لا «تأمر أحداً بارتكاب فعل ملموس في أي وقت معيّن»⁶⁰، بل استخدمت الكلمات بصفتها أداة شعرية من المحتمل أنّها توضح عدة رسائل، مثل الفلسفة القائلة إنّ الانتحار بديل مناسب عن الحياة⁶¹. قال القاضي إنّ الكلمات لا تشترط «القيام بالأمر»؛ لأنّ أي إنسان عاقل سيفهمها على أنّها أوامر لفعل شيء فوراً⁶².

وفي واقعة أخرى، قام جوني كارسون بتأدية حركة خطيرة في أثناء تقديم برنامجه، أنزل خلالها عبر باب مسحور ملفوفاً بحبل حول عنقه. قال ضيف جوني في الحلقة؛ محترف الحركات الخطيرة دار روبنسون: «صدّقوني، هذا أمر يجب ألاّ يجربّه أحد، هذه حركة خطيرة». وهذا الشخص متخصص في الحركات الخطرة⁶³.

لكنّ نكي دي فيليبو الابن، البالغ من العمر 13 عاماً، حاول القيام بالحركة فعلاً، ووجد مشنوقاً بحبل أمام التلفاز، الذي كان يعرض القناة نفسها التي بثت تلك الحلقة. رفع والد نكي قضية على قناة (إن بي سي)، لكنّ القاضي قرّر أنّ التعديل الأول، يمنعها من الحصول على أية تعويضات. استأنف الوالدان الحكم، لكنّ المحكمة العليا في الولاية، عبّرت عن مخاوف من أن يؤدي دفع التعويضات بناءً على تصرفات قاصر واحد، سيؤدي إلى أن تفرض القنوات رقابة ذاتية على أية مادة يمكن محاكاتها. قضت المحكمة برفض طلب الوالدين، مبررة أنّ نكي كان ضعيفاً بصورة خارجة عن المؤلف⁶⁴.

أمّا في قضية مينيسوتا، فإن ويليام ميلشيرت دينكل واجه المحاكمة بدعم كبير من التعديل الأول، على الرغم من تصرفاته الدنيئة. كانت المحكمة العليا قد استخدمت التعديل الأول؛ لحماية منظمة (كوكلوكس كلان) في القضية التي جرت أحداثها في عام 1969م. خلال قضية (براندنبرغ ضد ولاية أوهايو)، رفضت المحكمة حكم الإدانة الصادر بحق زعيم المنظمة كلارينس براندنبرغ، الذي ألقى خطاباً أمام 12 رجلاً من أعضاء المنظمة، تجمّعوا حول صليب خشبي مشتعل بالنيران. قال براندنبرغ في خطابه: «هذا اجتماع لمنظمة..... نحن لسنا منظمة تسعى إلى الانتقام، لكن إن استمر الرئيس، والكونغرس، والمحكمة العليا بقمع الأفراد الذين ينتمون إلى العرق الأبيض، فقد نلجأ إلى بعض الأفعال الانتقامية»⁶⁵.

أدين براندنبرغ لخرقه قانون ولاية أوهايو للنقابات الإجرامية، الذي يمنع تأييد: «القيام بارتكاب الجرائم، والموافقة على ارتكاب الجرائم، والتخريب، والعنف، أو أية طريقة غير قانونية للإرهاب، وسيلة لتحقيق الإصلاحات الصناعية أو السياسية» والتجمّع الطوعي في أية «جمعية، ومجموعة، وحشد من الناس يهدف إلى تعليم عقائد النقابات الإجرامية أو تأييدها».

وعندما استأنف زعيم منظمة (كوكلوكس كلان) القرار، قضت المحكمة العليا أنّ التعديل الأول يحمي الكلام الذي يؤيد استخدام العنف أو الفوضى، ما لم يكن «بقصد التحريض أو إيجاد أفعال غير قانونية وشيكة، أو من المرجح أن ينتج عنه أفعال كهذه»⁶⁶. بما أنّ قانون النقابات الإجرامية عرّف الجريمة بأنها تتأتى بالتأييد وليس بالتحريض، على أفعال غير قانونية وشيكة، فقد عدّ منافياً للدستور.

قررت القضايا المتعاقبة أنّ الكلام يجرّم إذا كان موجّهاً إلى «شخص أو مجموعة أشخاص» بعينهم فقط⁶⁷؛ فالتهديد الشرير يجب أن يكون وشيكاً، أما الكلام الذي يؤيد أفعالاً قد تجري في وقت غير محدّد في المستقبل، فهو محمي وفقاً للتعديل الأول⁶⁸. لا يحق للحكومة وفقاً للدستور الأمريكي، تجريم الكلام على أساس أنه «يوجّه إلى القيام بالعنف»⁶⁹.

كان على القاضي أن يقرّ أنّ المراسلات التي قام بها ميلشيرت دينكل على الإنترنت، ذهبت إلى ما هو أبعد من التأييد؛ لتصل إلى حد التحريض على أذى وشيك، إن هو أراد أن يعدّ ذلك المفترس الإلكتروني مذنباً. كان القاضي الذي عُيّن للنظر في القضية، توماس إم. نيوفيل، قد أمضى 20 عاماً تقريباً، بصفته مشرّعاً في ولاية مينيسوتا، قبل أن يعيّن قاضياً في عام 2008م.

كان اهتمام نيوفيل وهو أب لخمسة أطفال، ينصبّ على التشريعات المتعلقة بالجرائم، والعائلة، والعناية الصحيّة، والأمور الثقافية. استعان بخبرته في المجالات كافة، التي يلم بها عند نظره في وقائع هذه القضية.

رفض القاضي نيوفيل حجّة ميلشيرت دينكل، بأنّ ما فعله يقع ضمن حرّية الكلام، وأوضح أنّ التعديل الأوّل ليس مطلقاً. قال القاضي: «على سبيل المثال، بإمكان الولاية منع حيازة المواد الإباحية التي يشترك فيها القاصرون على الهواء أو توزيعها. يبرّر هذا المنع على أنّه حماية للقاصرين المشاركين من الأذى، وليس لتقييد الناحية التعبيرية للنشاط»⁷⁰.

ضرب القاضي مثلاً مشابهاً حين قال: «من حق الحكومة تقييد الكلام الذي يشجّع على الانتحار، الأمر الذي يتماشى مع حرص الحكومة على الحفاظ على حياة المواطنين، خاصة أولئك الضعفاء أمام الميول الانتحارية». وأشار القاضي إلى أنّ ما قام به ميلشيرت دينكل «من نصح وتشجيع، يُعدّ تحريضاً وشيكاً على انتحار ناديا كاجوجي، وأنّه من المرجّح أنّ التحريض تضمّن ذلك التأثير». سمّى القاضي الرسائل الفورية بينهما «التأييد المميت»، وأشار إلى أنّ كلمات ميلشيرت دينكل كانت «تضاهي الكلام الذي لا يقع تحت حماية القانون والمعروف باسم «كلمات القتال»، و«التحريض الوشيك على الفوضى»⁷¹.

قرّر أيضاً أن استعداد الضحية المسبق للانتحار، لا يمكن عدّه دفاعاً من قبل المتهم. فخلال القضية التي شقّق فيها الفتى نفسه بعد أن شاهد حركة خطرة على التلفاز، قامت قناة (إن بي سي) بالاستشهاد بضعف الفتى نفسه، دليلاً على براءتها. لكن في قضية استهدف بها المحرّض شخصاً بعينه، وليس جمهوراً عاماً، قال القاضي نيوفيل إنّ الاكْتِتاب الذي كانت تعاني منه الضحية، يجعلها أكثر ضعفاً أمام التشجيع على الانتحار. لذا، يصح احتمال أن تقدم على قتل نفسها أكبر.

وفي الوقت الذي كان فيه القاضي نيوفيل ينظر في القضية، قضت المحكمة العليا الأمريكية في قضية ظن محامي ميلشيرت دينكل، أن بوسعه إجبار القاضي نيوفيل على إطلاق سراح موكله من خلالها. دارت أحداث تلك القضية، (سنايدر ضد فيلبس وكنيسة ويست بورو المعمدانية)، في مارس من عام 2011م، حيث منحت المحكمة العليا الحقوق الواردة في التعديل الأوّل إلى مجموعة من المحتجّين على المثلية الجنسية، كانت قد تظاهرت في جنازات عسكرية، وسبّبت أذى نفسياً لعائلات المتوفين⁷². رفع المحتجون لافتات قالت: «نشكر الرب على أحداث الحادي عشر من سبتمبر»، و«ستذهبون إلى الجحيم»، و«نشكر الرب على موت الجنود». مع أنّ الجنازة المقامة

كانت لجندي غير شاذ جنسياً، قاطعها المحتجون رافعين لافتات تقول: «القوات الشاذة جنسياً»، و«الكهنة يفتصبون الأطفال».

كتب جون روبرتس، كبير القضاة في المحكمة العليا رأي المحكمة بالأمر، قائلاً إن الاحتجاجات التي أُقيمت في أماكن عامة، تقع ضمن حماية التعديل الأول؛ لأنها تناولت قضايا ذات اهتمام عام؛ «أي التصرفات التي تصدر عن الولايات المتحدة ومواطنيها، ومصير أمتنا، والمثلية الجنسية بين أفراد الجيش، والفضائح التي تتعلق برجال الدين الكاثوليك».⁷³

فرّق القاضي نيوفيل بين تلك الأحداث وقضية الانتحار التي بين يديه بسهولة، ففي الوقت الذي كانت فيه الرسائل الفورية شأنًا شخصياً، تناولت القضية الأخرى متظاهرين يتناقشون في السياسة العامة. قال القاضي: «إنّ الكلام الذي تتضمنته هذه القضية، لم يكن يتناول أمراً عاماً؛ فالكلام هنا موجه مباشرة إلى الضحايا في هذه القضية، وليس كلاماً بموضوع ذي اهتمام عام؛ لأنه لم يتناول همماً عاماً. ليس من العدل القول إنه يتناول شأنًا سياسياً ومجتمعيًا، أو شأنًا آخر يهم المجتمع، «والضحايا» في هذه القضية لم يكونوا شخصيات ذات شهرة على المستوى الشعبي. لو كان للمتهم رأي قوي في مواضيع أخلاقية، ودينية، أو سياسية، تخص الانتحار أو المساعدة على الانتحار، لضمن له التعديل الأول فرصة لا محدودة للتعبير عن رأيه. يستطيع المتهم كتابة مقالات تتناول الانتحار. وكان بإمكانه عمل تسجيلات مرئية ومسموعة ونشرها بعد ذلك. بإمكانه كذلك مخاطبة الأفراد والجماعات في مننديات عامة، وفي أماكن خاصة أخرى ترغب في استضافته. وبإمكانه الظهور على التلفاز أو التحدّث عبر المذياع، وبث الرسائل عبر الإنترنت ما دام الموضوع الذي يتحدّث عنه، يناقش مسألة ذات اهتمام عام، الأمر الذي تحدده الظروف الواردة في القضية أعلاه. لكنّ المتهم في هذه القضية، ركّز نصائحه وتشجيعه على ضحيتين ضعيفتين ومصابتين بالاكْتئاب، وفي إطار خصوصي (الرسائل الإلكترونية والحوار الذي تم مع الضحيتين). لم يكن يؤيد فلسفة سياسية أو اجتماعية وأخلاقية».⁷⁴

يعاقب قانون مينيسوتا جريمة المساعدة على الانتحار بالسجن مدّة أقصاها خمسة عشر عاماً⁷⁵. لكن في مايو من عام 2011م، حكم القاضي نيوفيل بعقوبة غير مألوفة⁷⁶؛ حكم على ميلشيرت دينكل بالسجن مدّة ثلاث مئة وعشرين يوماً، بالإضافة إلى يومين؛ يوم في كل ذكرى وفاة أحد الضحيتين، حتى عام 2021م⁷⁷. نص الحكم الصادر أيضاً أنه على ميلشيرت دينكل، قضاء 160 ساعة من الخدمة المجتمعية، 8 ساعات كل سبتمبر (الشهر الذي أقدم خلاله مارك درايبورو على الانتحار)، و8 ساعات كل مارس (الشهر الذي أقدمت خلاله ناديا كاجوجي على الانتحار)⁷⁸.

شكل آخر بند من الحكم، ضربة موجعة لمفترس مواقع التواصل الاجتماعي؛ لا يسمح لميلشيرت دينكل باستخدام الإنترنت إلا بإذن مسبق من المحكمة.

هل كان الحكم الصادر في قضية ناديا كاجوجي صائبًا؟ هل يوجد شيء اسمه التأييد المميت فعلاً؟ وإن وجد، فكيف لنا التعامل مع المعتدين الرقميين؟ علينا الأخذ بالحسيان، عند وضع دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح، مدى المساحة الواجب إعطاؤها لحرية التعبير. هل تُنشئ الفورية والانتشار الذي تتميز به مواقع التواصل الاجتماعي كلاً ما ذا نوعية أكبر فتكاً؟ ماذا نحن فاعلون حيال ذلك، مع الأخذ بالحسيان، أن الحل يجب أن يتماشى مع التعديل الأول؟

تعدّ حرّية الكلام أمراً مسلماً به، ولكنه ليس مطلقاً، حتى في العالم الواقعي؛ فقد يُجرّم الأشخاص للاعتداء، والرشوة، والتشهير، والنصب، بناءً على كلمات قالوها أو كتبوها. ما المنحى الذي يجب أن تسلكه مواقع التواصل الاجتماعي؟ هل يجب ألا تولي الكلمات المؤذية اهتماماً؛ لأنّ الجاني قد يكون بعيداً آلاف الأميال عن الضحية؟ أم يجب إلقاء اللوم عليها؛ لأنّها قد تصل إلى الأشخاص في بيوتهم بمنتهى الخصوصية، ومن الصعب على الضحية معرفة إذا كانت نوايا المتكلم صادقة أم كاذبة؟ قالت المحكمة العليا، في قضية المحتجين في الجنازات: «قد يثير منشور على الإنترنت قضايا فاصلة، تخص الحد الفاصل بين الكلام المحمي دستورياً والمضايقة»⁷⁹. مع ذلك، لم تقم المحكمة بإعطاء أية إشارة عن المكان الذي يجب أن يرسم فيه ذلك الحد الفاصل⁸⁰.

أثارت الجريمة والعقاب في قضية ناديا كاجوجي، مسائل تتعلّق بالتعديل الأول؛ فإذا ضمن دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح حق الاتصال، فهل سيسمح بإجراء كالذي اتخذ بحق ميلشيرت دينكل، القاضي بمنع المتهم من استخدام الإنترنت؟ نجد أن العقوبة تناسب الجريمة من بعض النواحي. ويبدو سحب رخصة السوافة لشخص قاد سيارته تحت تأثير الكحول، ودهس أحد المارة مناسباً.

وبإمكان القضاة أيضاً، تحديد إطلاق السراح المشروط بزيارات مفاجئة لضابط إطلاق السراح المشروط، وبإمكانه منع الشخص الذي أُطلق سراحه من حيازة سلاح خطير.

لكن، يوجد حد للقيود التي يستطيع القضاة فرضها على الحقوق الدستورية للشخص الذي يخضع لإطلاق السراح المشروط⁸¹. فعندما أُطلق أحد القضاة سراح متهمته بالسطو على بنك، بشرط ألاّ تحمل هذه الأخيرة، رفضت محكمة الاستئناف ذلك الشرط. لا تستطيع المحكمة اشتراط عدم الحمل على النساء حتى لو كن متهمات بالإساءة للأطفال؛ لأنّ ذلك يتعارض مع حق المرأة

الدستوري في حرّية الإنجاب⁸². هل استعمال الإنترنت من قبل مفترسي مواقع التواصل سلاح خطير أم حق أساسي؟

لفتت قضية ناديا كاجوجي اهتمام واضعي السياسات؛ لأنها كشفت الأذى الحقيقي الذي يمكن أن يحدثه الكلام عبر مواقع التواصل. فقد تحوّل اهتمام الجميع، ابتداءً من رجال الشرطة ووصولاً إلى أعضاء الكونغرس، لمحاولة منع التحرش عبر الإنترنت، والتشجيع على الانتحار، والترصد، والرسائل الجنسية غير المرغوبة، والتشهير عبر الإنترنت، والطرق الأخرى التي تهدف إلى تخويف الأشخاص أو التشهير بهم عبر الإنترنت. تتيح مواقع التواصل التطفّل والتجسس والكذب، لكن محاولات منع الأذى الحاصل أو محاكمة المعتدين، يجب أن تأخذ الحق بحرّية الكلام بالحسبان.

أظهرت الدراسات التي أجرتها الجهات الأمنية ووكالات الصحة العامة نتائج مخيفة؛ حيث بيّنت دراسة أجريت في العام 2010م، على أشخاص تتراوح أعمارهم بين (10 - 18) عاماً، أنّ 20% منهم تعرّضوا للتّمّر عبر الإنترنت⁸³. ووجدت الدراسة أنه في فترة الثلاثين يوماً التي سبقت الدراسة، تم تليفيق أكاذيب طالت 13% من المراهقين. وأنّ 7% منهم تعرّضت شخصيتهم للانتحال، وأنّ 7% تلقّوا تهديدات عبر الإنترنت، وأنّ 5% عرضت لهم صور مسيئة⁸⁴. كان للبالغين حظ أيضاً، حيث استُهدفوا من قِبَل أصدقاء حميمين سابقين، ومنافسين في العمل، وأعداء سياسيين، وحتى من قِبَل غرباء. لكنّ القوانين المعمول بها حالياً، والتي تقترض أن الأذى الذي ينتج عن مجرد كلمات يكون في حدوده الدنيا، لا تأخذ بالحسبان مدى فورية وخصوصية وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي، والأخطار التي قد يسببها مفترس الإنترنت⁸⁵.

تشير المحامية إيزابيث ماير، كيف يمكن للتّمّر الإلكتروني أن يكون أسوأ من التّمّر التقليدي؛ لأنّ النوع الأول قد يتم بشكل مجهول، وأنّ من السهولة بمكان أن يكون المرء قاسياً، وهو يجلس خلف شاشة الحاسوب، وأنّ السخرية تتم على مساحة واسعة، ولأنّ من الصعب على الأهل العلم بالأمر، وأنه في حين يسهل على الأطفال الهروب من المتّمّر في ساحة المدرسة، فإنّ المتتمرين عبر الإنترنت قادرون على الوصول إلى الأطفال في أي مكان عبر الرسائل النصية والمنشورات. وباستطاعة المعتدي الهروب من العقاب إذا دفعت منشوراتهم شخصاً ما لاتخاذ إجراء معين. فعندما تجاوب طلبة مدرسة إعدادية في جنوب كاليفورنيا مع صفحة على (الفييس بوك) تدعى «يوم مضايقة الطفل الأصهب»، (كانت على ما يبدو بإلهام من حلقة مشابهة من مسلسل ساوث بارك) ضربوا طالباً ذا شعر أحمر. وشاركت مجموعتان مختلفتان في الدعوة الرقمية، وضربوا الطالب ذا الشعر الأحمر.

يمكن للكلمات القاسية المرسلة في ساحة اللعب الموجودة على الإنترنت، أن تحمل عواقب مدمرة. كانت ميغان مير طالبة في الصف السابع، تسكن في ولاية ميسوري، ولم تكن سعيدة في المدرسة⁸⁶. انتقلت إلى مدرسة دينية، وأنهت صداقتها مع فتاة من مدرستها القديمة كانت تسكن في الجوار⁸⁷. كانت لوري درو، والدة الفتاة الثانية تخشى أن تقوم ميغان بقول كلام سيء عن ابنتها، فأنشأت صفحة مزورة على (مايسبيس) مدعية أنها فتى يبلغ من العمر 16 عاماً يدعى جوش إيفانز، وأصبحت صديقة لميغان⁸⁸. غازل جوش ميغان لأسابيع، حيث قال لها إنها «جذابة». تغيرت نبرة رسائل جوش بعد ذلك⁸⁹. وأخبر ميغان ذات ليلة أن العالم سيُسمى مكاناً أفضل من دونها، وضايقها أصدقائه على (مايسبيس) أيضاً. وجدت والدة ميغان ابنتها مشنوقة في الخزانة بعد ربع ساعة من تلقي رسالة جوش⁹⁰، وكانت آخر كلمات ميغان لجوش كانت قد أرسلتها في آخر رسالة: «إنك من نوع الفتية الذين قد تقتل فتاة نفسها من أجله»⁹¹.

لم يسعّ الادعاء العام وراء لوري درو؛ لأنها لم تخالف قوانين الولاية⁹². لم يكن قانون الولاية المتعلق بالتحرش معاصراً للتطورات التي طرأت على مواقع التواصل الاجتماعي. كان القانون يعاقب التحرش الذي يتم عبر الوسائل التقليدية فقط، مثل الرسائل المكتوبة والمكالمات الهاتفية⁹³. وقد فسرت المحاكم قانون الولاية الخاص بالمساعدة أو التحريض على الانتحار الذي وضع عام 1879م، بضرورة تواجد المتهم في المكان نفسه الذي تمت به عملية الانتحار.

أصاب عجز الادعاء العام بالقبض على لوري درو الكثيرين من رجال القانون بالإحباط، لكنّ توماس أوبرايان، المدعي العام الاتحادي في كاليفورنيا، قرّر فعل شيء حيال القضية⁹⁴. أدرك أنّ لوري خرقت قواعد استعمال موقع (مايسبيس) التي تشترط على المشتركين استعمال شخصياتهم الحقيقية، وتظاهرت بأنها شخص مختلف. وبما أنّ مقر شركة (مايسبيس) الرئيس موجود في كاليفورنيا، كان بإمكانه تقديم الإدعاء على أساس أنّ الجريمة وقعت في كاليفورنيا، على الرغم من تواجد لوري وميغان في ميسوري.

اتّهم أوبرايان درو بجناية خرق بند من قانون النصب والإساءة عن طريق الحاسوب، الذي يمنع الوصول إلى جهاز حاسوب، وتعدّي الحد المصرّح به لغاية ارتكاب جريمة أو إحداث ضرر. لم يتمكّن المحلفون من أخذ ما قامت به لوري على مواقع أخرى بالحسبان؛ لأنّ القضية كانت تركز على ما أرسل عبر موقع (مايسبيس). أرسلت أهم الأدلة - الرسائل التي قال فيها جوش لميغان إنّ العالم سيُسمى أفضل من دونها - عبر خدمة (أي أو إل) للرسائل الفورية وليس عن طريق

(مايسبيس). طلب القاضي من هيئة المحلفين، بناءً على ما تقدّم، النظر إلى القضية من دون أخذ تلك الرسالة بالحسبان.⁹⁵

أوقعت هيئة المحلفين عقوبة أخف على لوري - جنحة - لإنشائها صفحة خيالية، واستخدام معلومات زائفة في خرق لشروط الاستخدام الخاصة بموقع (مايسبيس). كانت أقصى عقوبة قد تواجهها هي السجن مدّة ثلاث سنوات.⁹⁶

قالت المتحدثة باسم هيئة المحلفين، فالينتين كوناك البالغة من العمر 25 عاماً: «كنت أودّ أن تُسجن تلك المرأة 20 عاماً، لكن كان من الصعب أن نجد لها مذنبية بجناية أشد بناءً على الأدلة التي قدّمت لنا».⁹⁷

ألقت فالينتين نظرة على والدة ميغان⁹⁸، تينا مير، بينما كان كاتب المحكمة على وشك النطق بالحكم، حيث قالت بعد ذلك: «صدقاً، كنت أودّ الذهاب إليها ومعانقتها بشدة وإخبارها أنني أسفة على ما مرّت به من ظروف، وأسفة حيال مشاعرها، وأسفة لفقدانها ابنتها. إنّ السبب الذي جعلني أنظر إلى تينا، هو شعوري بأنني لم أمنحها العدالة التي كانت تستحقها».

وجدت لوري مذنبية لأنّها خرقت شروط استخدام موقع (مايسبيس)، وتظاهرت أنّها شخص آخر، وليس لأنّها تمّت عبر الإنترنت. على الرغم من أنّها أفلتت بحكم مخفّف فقط، طلبت لوري من القاضي أن يقوم بفعل متطرّف، نادراً ما يستخدم في القانون؛ أن يحكم ببراءتها متجاهلاً قرار هيئة المحلفين.

سيطر التوتر الناتج عن التعديل الأوّل على المجريات بدءاً من تلك النقطة. قدّمت مؤسسة الجبهة الإلكترونية - التي تدعم حرّية الكلام عبر الإنترنت - مذكرة بالنيابة عن لوري. كانت حجّة المؤسسة تركز على أنّه إذا تمت إدانة لوري لأنّها خالفت شروط الاستخدام لموقع (مايسبيس) وانتحلت شخصية مزيفة فقط، فإنّ أي شخص ينشر من دون الإفصاح عن هويته - حتى الأشخاص الذين يكشفون الأسرار أو ينتقدون الحكومة - سيصبحون مجرمين في نظر القانون.

وبالنظر عن كثب إلى شروط استخدام (مايسبيس)، لاحظ القاضي جورج وو، وجود الكثير من القوانين التي تُخرق من قبل المستخدمين بشكل يومي. فكّر القاضي أنّه في حال أيد قرار الإدانة، فإنّ كلاً ممّا يأتي سيصبح مجرماً:

أولاً: كل من يشعر بالوحدة، ويرسل بيانات غير صحيحة بصورة متعمدة تخص عمره، طوله و/أو منظره الجسماني، الأمر الذي يتنافى مع شروط الاستخدام الخاصة بموقع (مايسبيس)، التي تمنح إعطاء «معلومات تعرف بأنّها خطأ أو مضلّة».

ثانياً: الطالب الذي ينشر صوراً التقطت بطريقة سرّية لزملائه في الصف، من دون إذنتهم. الأمر الذي يخالف بند شروط الاستخدام الذي ينظّم نشر «صورة لشخص آخر نشرتها من دون إذنه».

ثالثاً: الأب الغاضب أو الأم الغاضبة التي تبعث رسائل إلى أصدقائها، ممّن يسكنون في الجوار، تحثهم على شراء كعك الكشافة الذي تبيعه ابنتها، الأمر الذي يخالف القاعدة الواردة في شروط الاستخدام التي تجرّم «الإعلان أو التوسّل من المستخدمين من أجل شراء أو بيع المنتجات والخدمات عبر خدمة (مايسبيس)»⁹⁹.

لوتم تطبيق قانون النصب عبر الحاسوب، على كل من يخالف الشروط الواردة في كيفية الاستخدام الخاصة بموقع (مايسبيس)، فإنّ تقديم أي شخص ينتهك العقد مع موقع التواصل إلى المحاكمة ممكناً¹⁰⁰، ما يعني أنّ وظيفة أساسية للحكومة - تحديد إن كان السلوك إجرامياً أم لا - ستصبح بين يدي مواقع التواصل. رفض القاضي الحكم الصادر بحق لوري درو، وأمر بإطلاق سراحها.

انفطر قلب والدة ميغان على إثر القرار. أرادت أن تسجن لوري وتسجّل القضية بصفتها سابقة قانونية، «أعتقد أنّ على الناس إدراك خطورة الأمر: يستخدم البعض الحواسيب سلاحاً لإيذاء الآخرين والتحرّش بهم، يجب ألاّ يتمكن أحد من فعل ذلك من دون أن يعاقب، وهذه الحال جزء من حياة معظم المراهقين»¹⁰¹.

بما أنّ القانون الاتحادي الخاص بالنصب والتحرّش عبر الحاسوب، لم يتمكّن من معاقبة لوري. تبنت بعض الولايات قوانين في محاولة لتعريف التنمّر الإلكتروني ومعاقبته، لكنّ معظم تلك القوانين عانت من وجود عيوب فيها؛ فبعضها يطبّق فقط في الحالات التي تجري في المدارس، على الرغم من أنّ مركز السيطرة على الأمراض أشار إلى أنّ 65% من حالات التنمّر الإلكتروني تتم خارج المدارس¹⁰². بينما لم يغطّ قانون آخر الأذى الذي يحصل نتيجة منشور متحرّش واحد (بل تكرار الأمر فقط)، أو يطبّق فقط في حال كان المتنمّر قاصراً. لم يمكن معاقبة لوري وفقاً إلى

تلك القوانين؛ لأنّ الأحداث لم تجر في مدرسة، ولم تكن قاصراً، وأنّها أفتعت ميغان على الانتحار من خلال رسالة واحدة، عندما أخبرتها أن العالم سيُمتسي مكاناً أفضل من دونها.

لا يفرض القانون في ولايات أخرى أية عقوبة على التمرّ الإلكتروني، بل يكفي بالطلب إلى المدارس تثقيف الطلبة حول المسألة.

بدت هيئات المحلفين مترددة في تطبيق القوانين حتّى في أفضع القضايا. فقد وسّعت ولاية ميسوري، على ضوء رفض إدانة لوري درو، قوانين التحرش المعمول بها لتشمل معاقبة أي شخص «يقدم عن سابق إصرار على إخافة وترهيب شخص آخر، أو التسبب بأذى نفسي له بإجراء مكالمة هاتفية، أو أية صورة من صور الاتّصال الإلكتروني، بصورة خفية»¹⁰³. وعندما يتحرّش شخص بالغ بطفل على مواقع التواصل، يعدّ ذلك جناية، أما غير ذلك فيعدّ جنحة.

لكن لم يكن في القانون الجديد عزاء، عندما طُبّق على إليزابيث تراشر البالغة من العمر 40 عاماً، التي كانت ضحيّتها ابنة الصديقة الحميمة لزوجها السابق. نشرت إليزابيث الصور، ورقم الهاتف، والعنوان البريدي الخاص بدانييل باثينوس البالغة من العمر 17 عاماً، على قسم «العلاقات العابرة» بموقع (كريجز ليست)، القسم الذي يعبر فيه الأشخاص عن رغبتهم في إقامة علاقات جنسية عابرة¹⁰⁴. نتيجة لذلك، تلقت دانييل (20 - 30) مكالمات هاتفية، ورسالة إلكترونية، ورسائل نصية ذات محتوى جنسي مكشوف¹⁰⁵، احتوى بعضها على صور عارية وطلبات لممارسة الجنس¹⁰⁶، حتى أنّ رجلاً جاء إلى مكان عملها في مطعم سونيك، بعد أن رفضت الرد على مكالماته، الأمر الذي جعلها تخاف وتترك العمل¹⁰⁷. قالت دانييل في شهادتها أمام المحكمة إنّ نشر المعلومات المتعلقة بها جعلها تشعر أنّ حياتها «ستنتهي بالقتل أو الاعتصاب من قبل شخص ما»¹⁰⁸.

رفض محامي إليزابيث التهمة، ووصف المعلومات التي نُشرت بأنّها «مزحة»¹⁰⁹، وقال إنّ صور الفتاة ومكان عملها موجودة أصلاً على صفحتها في موقع (مايسبيس)¹¹⁰. برأت هيئة المحلفين إليزابيث من التهم المنسوبة إليها، الأمر الذي دعا المدعي العام جاك باناس إلى القول إنّ قانون ولاية ميسوري الجديد المتعلّق بالتحرش الإلكتروني، ما زال في حاجة إلى التدعيم¹¹¹.

إنّ استخدام الرسائل الجنسية لإيذاء الأشخاص، أمر ليس جديداً على مواقع التواصل الاجتماعي، وقد يعدّ صورة جديدة من صور التحرش الجنسي. خلصت دراسة أجراها باحثون من جامعة (ميريلاند) في عام 2006م، أنّ مستخدمي غرف الحوار الذين يستخدمون أسماء أنثوية، يتعرّضون للمضايقة أكثر بخمس وعشرين مرّة من الذين يستخدمون أسماء ذكورية¹¹². تحتاج

النسوة الآن إلى الحذر من أن يهاجمن على الإنترنت، أكثر من القلق من أن يتعرضن إلى الضرب في زقاق مظلم.

يذكر التحرش بالنساء على الإنترنت بالبيئة العدوانية التي كن يتعايشن بها عند العمل في الوظائف الذكورية - شرطية، أو سائقة سيارة أجرة، أو عاملة في المصانع - في سبعينيات القرن الماضي. ولكن عندما يكون مكان عمل المرأة هو الإنترنت، فبإمكان الهجمات الإلكترونية تدمير وظيفتها. لا يحتاج الناشرون المجهولون الذين يهدفون لتعريض امرأة للخطر، سواء في مجال العمل أم باقي مجالات الحياة، إلا إلى نشر عنوان سكن تلك المرأة، ورقم هاتفها على موقع (كريجز ليست)، أو موقع جنسي يطلق العنان للمشتركين لخيالات مليئة بالاغتصاب. لا يحتاج الشخص الذي يعرض المرأة إلى كل ذلك الأذى إلى مغادرة شقته. ومن يقع ضحية الهجوم الإلكتروني لا يملك عوناً كافياً. على عكس قضايا التحرش الجنسي التقليدية، فإن المرأة والمعتدي ليسا فعلياً في المكان نفسه.

ووفقاً لمنظمة العمل لإيقاف الاعتداء عبر الإنترنت؛ فإن 73% من أصل 349 بلاغاً تلقتها في ما يخص التحرش الإلكتروني، كانت الضحايا فيها من النساء¹¹³. تلجأ النساء اللاتي يقعن ضحية هذا النوع من التصرفات عادة، إلى التوقف عن استخدام مدوناتهن، أو الكتابة تحت اسم ذكوري مستعار، ما يؤدي إلى فقدانهن فرصة التقدم على الصعيد المهني في مجالات، مثل ربط الشبكات¹¹⁴. وقد يخسرن عائدات من الممكن أن تتأتى من الإعلان¹¹⁵. علقت المدونة شيريل ليندزي سيلهوف على الأمر قائلة: «ما يسمّى حرّية الكلام التي يمارسها بعض الأشخاص، تقود إلى إسكاتنا، وتحرمنا نحن من حرّية الكلام»¹¹⁶.

كانت كاثي سييرا تكتب في مدوّنتها، عن كيفية تصميم برمجيات سهلة الاستعمال، وألّفت سلسلة من الكتب عن كيفية التصميم على الإنترنت¹¹⁷، وأسست موقع (جافا رانش)، أحد أضخم المواقع المجتمعية في العالم¹¹⁸. كانت امرأة تعمل في ميدان يسيطر عليه الرجال، ولها رأي يحترم في مجال تصميم التقنية.

لم يعجب ذلك الأمر بعض الرجال، فكتب أحدهم على مدوّنتها مطلع مارس من عام 2007م، «أتمنى أن يجز أحدهم عنقك»¹¹⁹. بدأت المنشورات العدوانية والمخالفة عنها تظهر فجأة على مواقع أخرى، بما في ذلك صورة معدّلة تظهرها مكّمة بسرّوال تحتي نسائي أحمر¹²⁰. نشر شخص صورة تُظهرها بجانب حبل على شكل أنشودة، وعلّق أحدهم على الصورة قائلاً: «بإمكان كاثي منحي

شيئاً واحداً فقط، هو أن تلف تلك الأنشطة على رقبتها»¹²¹، ونشر أحد المستخدمين رقم الضمان الاجتماعي الخاضع بها، وعنوان منزلها¹²².

اتّصلت كاثي بالشرطة المحلية؛ خشية أن تتطوّر الأمور إلى الأخطر¹²³، واعتذرت عن حضور مؤتمر تقني في مدينة (سان دييغو) حيث كان من المفترض أن تلقي كلمة رئيسة¹²⁴. ذكرت في تصريح نشرته عبر الإنترنت، أنه يجب ألاّ تعدّ المنشورات التي تحمل تهديداً نوعاً من حرية الكلام: «هل نحن على استعداد للمخاطرة بحياة أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا، بسبب ظهور صور أو تعليقات تحوي تهديدات جنسية وجسدية، لأنها ظهرت على الإنترنت، وأنها لا بدّ أن تكون غير مؤذية؟»¹²⁵

تخلت كاثي في مطلع إبريل من عام 2007م، عن مدوّنتها «تاهيل مستخدمين شغوفين»¹²⁶، التي انتخبت بصفقتها إحدى أهم مئة مدوّنة في عام 2006م¹²⁷، من قبّل موقع (تيكنوراتي). مع أنّها قالت في مارس من عام 2007م: «سوف أتوارى عن الأنظار مهما حصل؛ كي أصبح مستهدفة بشكل أقل»¹²⁸، عاودت كاثي أخيراً التحدّث في بعض الأنشطة العامة¹²⁹، لكنّها لم تتعلّ مدوّنتها. وأرغمت على مغادرة الإنترنت بكل ما تحمل الكلمة من معنى.

يمكن للتحرّش عبر الإنترنت تدمير الحياة المهنية على أرض الواقع أيضاً. قد لا يركّز مفترس مواقع التواصل الاجتماعي في بعض الأحيان، على إرسال رسائل مزعجة للهدف مباشرة، بل ينشر منشورات مسيئة عنه؛ كي لا يظن الآخرون به ظن السوء. ففي خلال صيف عام 2005م، علمت بريتان هيلير، التي كانت على وشك الانتقال إلى مدينة (نيوهيفن) في ولاية كونيتيكت، لبدء سنتها الأولى في كلية الحقوق بجامعة (بييل)، أنّها كانت محوراً لسلسلة من الرسائل تحت عنوان «عاهرة غبية تلتحق بكلية الحقوق في جامعة بييل» على موقع إلكتروني يدعى (أوتو آدميت) الذي كان يحوي مناقشات لطلبة كلية الحقوق والمحامين¹³⁰. بينما بدأت سلسلة الرسائل من عضو سمّي نفسه «ستانفورد ترول»، يحذّر زملاء بريتان المستقبلين «انتبهوا منها»، وبدأ مستخدمون آخرون نشر تهديدات جنسية وادّعاءات كاذبة عن بريتان¹³¹. نشر عضو يدعى نيو براغ ما يأتي: «بالتأكيد، سأمارس معها الجنس رغماً عنها»، و«أعتقد أنّني سأتيها، مراراً وتكراراً»¹³². أما أحدهم فكتب: «المهم ألاّ تعاشرها، فهي تعاني من القوباء»¹³³. لم تكن بريتان قد سمعت بموقع (أوتو آدميت)¹³⁴، قيل أن تخبرها إحدى الصديقات عن المنشورات المسيئة.

أنشئ موقع (أوتو آدميت) في عام 2004م، من قبل شاب في العشرين من عمره يدعى جاريت كوهين، وشارك في إدارته طالب في كلية الحقوق بجامعة (بنسلفانيا) يدعى أنتوني شيوللي. عدّ

الاسم (أوتو آدميت) مرجعاً لكل من يريد التقدم بطلب إلى كلية حقوق وحصل على معدل يؤهله «تلقائياً» لذلك¹³⁵. كان عدد زوار الموقع بين ثمان مئة ألف ومليون شهرياً¹³⁶.

في الوقت الذي كان من المفترض أن يكون الهدف من وراء الموقع، هو توفير المعلومات المتعلقة بطلبة كليات الحقوق والشركات القانونية، ظهرت عليه عدد من المنشورات العنصرية والمعادية للمرأة. كان باستطاعة المستخدمين النشر تحت أي اسم مستعار يرغبون فيه¹³⁷، وادّعى الموقع أنه لا يحتفظ بعناوين مزوّدي الإنترنت للمستخدمين؛ كي لا يضطر إلى كشفها يوماً ما. ولكن اكتشف كل من دخل الموقع للتزوّد بمعلومات عن كليات الحقوق، أنه ليس إلا بالوعة إلكترونية¹³⁸. ففي عام 2005م، وجدت 150 سلسلة رسائل فقط تناقش في جامعة (كاليفورنيا) في لوس أنجلوس، و100 سلسلة تقريباً، عن التدريب على المحاماة، و100 أخرى عن جامعة (جورج تاون)¹³⁹. وفي المقابل وجدت 250 سلسلة تقريباً، ذكرت فيها كلمة «زنجي»، و300 ذكرت كلمة «عاهرات»، و300 أخرى ذكرت كلمة «فرج» على نحو مسيء، و350 عن اليهود (بشكل مسيء في أغلبها)، وأكثر من 200 سلسلة عن «الشاذين جنسياً»¹⁴⁰.

كانت المنشورات المنتشرة عن بريتان، تدّعي زوراً أنها حصلت على مقعد في كلية الحقوق في جامعة (بييل) عن طريق الرشوة، وأنها كانت تقيم علاقة شاذة مع إحدى المسؤولات هناك¹⁴¹. قرّر المشتركون في الموقع أنّ الحط من قدر بريتان ليس كافياً، فبدت سلسلة من المنشورات تشجّع الآخرين على أن تعرف الشركات القانونية الكبرى، مدى غباء بريتان؛ كي لا تحصل على وظيفة¹⁴²، وما زاد الطين بلة، أنّ (أوتو آدميت) كان مدرجاً في موقع (جوجل)، فإذا بحثت إحدى الشركات التي ترغب في توظيفها عبر محرك (جوجل)؛ فإنّ أول نتائج تعرض تكون مستقاة من المنشورات المسيئة. وضعت بريتان لائحة بالأماكن التي ترغب في العمل عندها في الصيف، لكنها رفضت من قبلهم جميعاً¹⁴³، الأمر الذي وصفه أحد الصحفيين القانونيين: «غير معقول بالنسبة إلى شخص يدرس في كلية الحقوق في جامعة بييل»¹⁴⁴.

لم تكن بريتان الضحية الوحيدة لموقع (أوتو آدميت). كانت هايدي إيرفاني هوي خريجة بمرتبة الشرف في جامعة (نورث كارولينا) 145، ومتأهلة من معهد (فاي بيتا كابا)، قد تعرّضت لمئات المنشورات على الموقع منذ مطلع يناير من عام 2007م¹⁴⁶. حيث زعم أحد المستخدمين سمّى نفسه «أجلي وومان (المرأة القبيحة)»، أنّ هيدي حملت مرة بعد أن اغتصبها والدها¹⁴⁷. وحث مستخدم يدعى سليزي زي، باقي المستخدمين على «لكم هايدي في البطن» في أثناء فترة الحمل¹⁴⁸. وعبر مستخدمون آخرون عن أمانهم بأن تتعرّض للاغتصاب¹⁴⁹. وادّعى مستخدم آخر،

يستخدم اسم عميد في الكلية «دين هارولد كو» اسمًا مستعارًا، أنّ هايدي مارست الجنس معه من أجل النجاح في مادة الحقوق المدنية¹⁵⁰.

شعرت هايدي بالخوف من التهديدات الجنسية والأكاذيب التي كانت تشر على الموقع، بما في ذلك تعليقات من رجال ادّعوا أنّهم اغتصبوها عنوة. كانت خائفة من ردّة فعل والدها المسلم، وأدخلت المستشفى نتيجة الاضطراب النفسي. بدأت المضايقات تركّز على مستقبلها الوظيفي في ما بعد، مثلما حصل لبريتان تمامًا¹⁵¹. أرسل أحد مستخدمي الموقع رسالة في إبريل من عام 2007م، إلى الشركة التي تنوي توظيف هايدي خلال فصل الصيف مشيرًا إلى وجود «معلومات مؤرقة عن هايدي بالإمكان الاطلاع عليها فورًا عبر الإنترنت» من شأنها ضرب سمعة الشركة أمام العملاء¹⁵². وبحلول شهر يوليو من العام نفسه، كانت أول أربع نتائج عند البحث عن اسم هايدي تشير إلى أمور نُشرت على (أوتو آدميت)¹⁵³.

لجأت بريتان إلى (جوجل) في البداية، طالبة إليهم إزالة المنشورات المسيئة، لكنهم رفضوا بحجّة أنّ الأمر يتنافى مع سياستهم في عدم إزالة النتائج المشهورة المزعومة عن قائمة النتائج، بل يوجّهون المستخدمين إلى مخاطبة المسؤولين عن المواقع التي يوجد عليها التشهير¹⁵⁴. خاطبت عندئذ القائمين على موقع (أوتو آدميت)، لكنهم لم يستجيبوا إلى طلبها¹⁵⁵. عندها خاطبت أيضًا القائمين على موقع (أوتو آدميت)، موضّحة أنّها اضطرت لتلقّي العلاج نتيجة ما نشر¹⁵⁶. لكن أنتوني شيوللي رفض إزالة المنشورات¹⁵⁷، وهدّدها بنشر أيّة طلبات إزالة أخرى مستقبلية على الموقع¹⁵⁸.

لذا قرّرت بريتان وهايدي استخدام حقهما المنصوص عليه في التعديل الأول، واتّصلتا مع شركة (ريببوتيشن ديفندر)، الرائدة في مجال إزالة المعلومات المسيئة عن الإنترنت. أطلقت الشركة حملة بالنيابة عن الفتاتين لحث (أوتو آدميت) على التجاوب مع الشكاوى المقدّمة بحق محتوى الموقع، واتّصلت مع عمداء عدّة في كليات الحقوق¹⁵⁹.

رفعت بريتان وهايدي قضية تحت مسمّى (مجهول 1) و(مجهول 2)، ضد 28 اسمًا مستعارًا، من الذين أساؤا عبر (أوتو آدميت)¹⁶⁰. قدّم المستخدم الذي يستعمل الاسم «أي كي 47» حجّته على أساس أن كشف هويته يتعارض مع التعديل الأوّل الذي يبيح المشاركة في الكلام من دون الكشف عن الهوية. كانت لديه ولدى الباقيين ممّن نشروا التهديدات والمعلومات المسيئة، الوقاحة للتججّج أنّ الكشف عن هوياتهم سيتسبّب بجرح مشاعرهم، وتدمير مستقبلهم المهني¹⁶¹.

أقرت المحكمة أنّ التعديل الأوّل يحمي التحدّث من دون كشف الهوية بصورة عامّة، بما في ذلك الكلام الذي يجري عبر الإنترنت، لكنّها أقرت أيضاً أنّ ذلك الحق ليس مطلقاً؛ فيمكن كشف هوية المتكلمين في خصوصية ما، إن استطاع المدّعي إثبات حدوث التشهير¹⁶²، لكن لا يمكن الكشف عن هوية الناشرين إن كان في الأمر قمع للنقد المباح.

في هذا المقام، تعرّضت بريتان وهايدي للأذى والتشهير. لذا، قرّرت المحكمة أنّ مصلحتها في الكشف عن هوية (أي كي 47) أكبر من حق هذا الأخير المنصوص عليه في التعديل الأوّل¹⁶³. كشفت المحكمة هوية (أي كي 47)، وكشف بعض الرجال الآخرين مثل «فينسيموس» و«أهورس ووكس إنتو ذي بار» هويتهم طواعية، لكن لم يتم التعرّف إلى هويات أغلب الرجال؛ فهؤلاء نشروا في أثناء وجودهم في مقاهي الإنترنت، أو من أماكن عامة أخرى، أو أنّهم كانوا قد استخدموا برمجيات لإخفاء أيّة معلومات من شأنها التعريف بهم¹⁶⁴.

وفي أثناء سير القضية، وجّه محاميا الفتاتين تهماً تتعدّى التشهير، لتشمل معظم التهم التي نصت عليها مقالة «حق الخصوصية» التي نشرت في مجلة (هارفارد لوريفيو) عام 1980م. حيث أُضيفت تهم التعدي على الخصوصية، والكشف عن معلومات مسيئة، والاستيلاء على الاسم والميول، وفرض الأذى النفسي¹⁶⁵. وبذلك سوّيت القضية في صالح الفتاتين¹⁶⁶.

لم تنتهِ قصتهما المليئة بالمعاناة النفسية مع انتهاء القضية، فقد استمر (أوتو أدमित) بالسماح للمنشورات المسيئة بالظهور، بما في ذلك سلسلة رسائل عنصرية حملت عنوان «لدي حل جيد لانتشار الجريمة الذي تعاني منه الولايات المتحدة» في عام 2011م، تتضمن تعليقاً قال صاحبه «اقتل الزوج جميعهم»¹⁶⁷. وعندما بدأت بريتان العمل لدى مشروع التنقيف القانوني في أفغانستان، في العاصمة كابول عام 2010م، من أجل الحصول على درجة الزمالة لمرحلة ما بعد الدكتوراه¹⁶⁸، ظهرت سلاسل رسائل جديدة تظهر عنها، بما في ذلك منشور قال «تمارس بريتان هيلير قانون الإرهابي الكبير الآن!»، و«نتمنى أن تنفجر عبوة ناسفة في فرجها»¹⁶⁹.

تشكّل المنشورات العدائية التي تحمل تهديداً، وتستهدف النساء أو السود تحديات جديدة للقانون. فقد تطبّق القوانين الجنائية التقليدية فقط، عندما يسبّب المعتدي شخصياً الأذى للضحية، وقد تعدّل تهمة الاعتداء لتشمل كل من يضايق الناس مباشرة. لكن ماذا عن دعوة ضرب الفتى ذي الشعر الأحمر، أو دعوات للاغتصاب التي ترسل إلى الآخرين، حيث لا يكون الاتصال مع الضحية بصورة مباشرة، بل مع أناس آخرين، أو مع كل من يستخدم الإنترنت بشكل عام؟

هل يجب معاقبة الكلمات؟ من الصعب تحديد الخط الفاصل بين حرية الكلام والأنشطة الإجرامية. هل كانت ميغان مير، ضحية لوري درو، مثل الأولاد الذين انتحروا بعد الاستماع إلى أوزي أوزبورن، أو مشاهدة جوني كارسون، وكانت مسؤولة عن أفعالها؟ أم أنها كانت مثل ناديا كاجوجي، التي آذت نفسها، نتيجة لما قاله ويليام ميلشيرت دينكل على ما يبدو؟ وكيف على القانون التعاطي مع المنشورات الجنسية والعنيفة ضد المرأة؟

تحتوي قوانين الانتحار والمضايقة القانونية على ثغرات، في ما يخص التهديدات المكتوبة، والحلول التي يوفرها قانون العقوبات والضرر المعمول به حالياً، غير كافية للتعامل مع الأذى الذي يسببه التحرش بالنساء والأشخاص الملونين عبر الإنترنت¹⁷⁰. إذ بإمكان منشورات كتلك الموجودة على موقع (أوتو أدميت) فعل ما هو أكبر من مجرد إيذاء الشخص الذي تستهدفه؛ فالتحرش بالنساء على الإنترنت يحط من قدرهن، وينقّر النساء كافة. يشير أستاذ القانون دانييل كيتس سيترون إلى أنّ العقوبات تطال الضرر على مستوى تشويه السمعة، وليس وصمات العار التي تلحق بالضحايا، الذين يتعرّضون إلى المنشورات الجنسية أو غيرها من المنشورات التي تحط من القدر. ويطالب سيترون بتطبيق قوانين الحقوق المدنية للتحرش على الإنترنت، الذي تعرّض له النساء والأقليات.

يمكننا رسم بعض الحدود إن وضعنا دستوراً لمواقع التواصل الاجتماعي، يشمل حقاً بحرية الكلام يتناسب مع الإنترنت. فإن أخذنا قضية ناديا على سبيل المثال، يجب علينا تحميل الأشخاص المسؤولية، أن هم حثوا آخرين على أذى وشيك. ويجب تطبيق القوانين التي تُستخدم على أرض الواقع، مثل الادعاءات بوقوع التشهير، وانتهاك الخصوصية، والتفرقة، أساساً لقضايا ضد الأشخاص الذين ينشرون معلومات مسيئة على الإنترنت. ويجب الكشف عن هوية الناشرين المجهولين إن شكّلت منشوراتهم أذى وشيكاً ملموساً، أو اتّسمت بالتشهير أو خرق الخصوصية، وتعلّقت بشخص جدير بالحصول على الخصوصية. وجدير بمثل هذه المحدّات، حماية المنشورات المجهولة الهوية المتعلقة بالسياسة، والسياسيين، والمؤسسات الاجتماعية، والخدمات؛ (مثل الآراء التي تنشر حول المطاعم والأطباء).

من الممكن أن تذهب محاولات جلب أي شخص ينشر الإساءات إلى العدالة أدراج الرياح؛ فقد يكون الشخص غير قابل للتتبع، الأمر الذي يعتمد على نوع البرمجيات الذي يستعمله لإرسال المنشورات. وحتى إن تمكن الشخص المستهدف بإزالة المنشورات عن موقع معيّن، فقد تكون قد وجدت طريقها إلى مواقع أخرى سلفاً، وقد تُستبدل بمنشور مسيء آخر على الموقع نفسه.

إنّ مواقع التواصل الاجتماعي مثل (الفيس بوك) و(مايسبيس)، تحوي نسبة أقل من الأحاديث العنيفة والمؤذية؛ لأنّ المستخدمين يستعملون أسماءهم الحقيقية، ومع ذلك نجد أن بعض الأشخاص يستخدمون تلك المواقع بشكل قاس (مثل قضية ريان هوليفان أو بتدليس، ومثل الصفحة المزيفة التي أنشأتها لوري درو لتهزأ من ميغان مير). تغدو إمكانية وقوع الأذى أعلى، وينتفي حق الملاحقة القانونية عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من المواقع، التي تتيح النشر من دون كشف الهوية.

لم يتم التعرّف إلى معظم الرجال الذين نشروا التعليقات العنيفة في قضية موقع (أوتو آدميت). لذا، فقد أفلتوا من العقاب. لا تعويض لمن يُستهدف من قبل مفترس إلكتروني مجهول.

هل بمقدورنا فعل أي شيء في دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح؛ كي نحاول إيقاف ذلك النوع من المنشورات، بتحميل شبكات التواصل والمواقع بعضاً من المسؤولية؟ هل يجب أن يكونوا عرضة للمسائلة إن شجعوا على التفرقة، والانتحار، التشهير، أو أي فعل مناف لعادات المجتمع، بتخصيصهم صفحات لمواضيع تتناول تلك الأمور أو لاتباعهم سياسة تمنع التخفيف من لهجة المنشورات؟

إنّ إمكانية مقاضاة الموقع الإلكتروني نفسه محدودة، بسبب قانون اتّحادي سنّ عندما كانت الإنترنت في بداياتها. يعفي البند رقم 230 من قانون آداب الاتصالات، خدمات الحاسوب التفاعلية (وتشمل مزوودي الخدمة والمواقع الإلكترونية) من تحمّل التبعات القانونية، حيث ينص على: «لا يتم التعامل مع مزوذي أو مستخدمي خدمات الحاسوب التفاعلية معاملة الناشر أو المتحدّث، الذي يوفّر المعلومات بأيّة وسيلة أخرى». كان السبب الأهم وراء تمرير هذا القانون، هو السماح لمزوذي الخدمة مراقبة بعض المواد التي تعرضها مواقعهم الإلكترونية (مثل: المواد الإباحية التي تستخدم الأطفال) من دون عدّ ذلك تعدّيًا على حرّية الكلام. لكن مع الأسف، استخدمت الحماية التي يوفّرها القانون، للتفوّه بالكلام الذي يندرج في صميم قضايا التحرش الإلكتروني، وذلك بسبب عدم تحمّل المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي أيّة مسؤولية جرّاء نشر العبارات المسيئة.

إنّ الامتيازات الممنوحة لمزوذي الخدمة منطقية في كثير من الحالات؛ فشركات مثل (كومكاست، وياهو، وجي ميل)، وغيرها ممّن يتيحون التواصل بين الناس عبر الإنترنت، لا تستطيع تحليل محتوى كل الرسائل التي تُرسل، ومنع الرسائل التي قد تحمل تشهيرًا بحق أحد ما، أو تلك

التي تشجّع على الانتحار. لكن تعدّ مواقع تواصل معينة - والمواقع المستهدفة - مختلفة عن غيرها؟ هل يجب تحميل أحد المسؤولين في حالة نشر حالات التشهير وبثّها؟

قدّرت سيليا بلاي، المعلّمة التي فجّرت قضية ناديا كاجوجي للعلن، وجود سبعة آلاف موقع إلكتروني تقريباً تناول الانتحار¹⁷¹. التقت ناديا و«كامي» على موقع يدعى (ألت دوت سويسايد دوت ميثودز). توفّر مواقع التواصل وغيرها من المواقع المخصّصة للانتحار مقارنات بين طرق الانتحار من حيث السرعة، واحتمالية النجاح، ومدى الألم، والإصابات المحتملة إذا فشلت المحاولة. وتحتوي بعض المواقع مخطّطات تشرح كيفية توجيه المسدس إلى الفم؛ للحصول على أكبر تأثير، وتحتوي أيضاً وصفات لخلط السموم، ومصادر للحصول على المواد المطلوبة. ويتيح موقع إلكتروني ياباني مشهور، يصف كيفية خلط منظف المراحيض مع المواد الكبريتية المستخدمة في الاستحمام لإنتاج غاز سام، ويتيح للمستخدمين حساب كمية كل مادة ليتناسب الناتج مع حجم الغرفة (التي ينوي الشخص الانتحار بداخلها)، ويعرض تنزيل تحذير بصيغة (بي دي إف) لتنبيه عمال الطوارئ والجيران عن السم¹⁷². وتقدّم بعض مواقع التواصل خدمة سؤال وجواب؛ حيث يستطيع أي شخص لديه سؤال الحصول على إجابة فورية. فعندما كتبت مستخدمة تدعى أوفر ويلمد إن أورلاندو: «أود قتل نفسي، لكنني لا أعرف كيف»¹⁷³، قدّم لها موقع كنيسة القتل الرحيم جواباً يصف فيه بالتفصيل كيفية الإقدام على الانتحار.

تختلف المعلومات التي تقدّمها مواقع الاتصال عن كيفية الإقدام على الانتحار، عن تلك الموجودة في الكتب¹⁷⁴؛ وذلك لسهولة الوصول إليها في أوقات الأزمات، وتعطي انطباعاً بأن الأمر سرّي، وتتيح التواصل التفاعلي، ومشاطرة الحسابات الشخصية، وتفصيل الطرق حسب حاجة المستخدم. واستخدام مواقع التواصل لمعرفة كيفية الإقدام على الانتحار، يبدو أمراً سهلاً للأشخاص الأكثر ميولاً إلى الإقدام عليه وهم المراهقون.

تكمن المشكلة في أنّ ما تفعله مواقع التواصل المخصّصة للانتحار، يبدو كالكلام المحمي الذي تحدث عنه القاضي نيوفيل في قضية ناديا؛ رسائل عبر الإنترنت تستهدف الجميع وليس شخصاً ضعيفاً بعينه. لكن إن أعطى الموقع إجابة فورية إلى شخص ميّال إلى الانتحار، أو أجرى مستخدم آخر محادثة مع ذلك الشخص بصورة سرّية؛ كي يشجّعه على الانتحار (مثلما فعل ميلشيرت دينكل مع ناديا) فهل يجب تحميل الموقع مسؤولية «التأييد المميت»؟

وماذا عن المواقع التي تشبه (أوتو أدميت)، التي تشجّع المنشورات المسيئة الموجهة إلى أشخاص بعينهم؟ فعندما قاضت بريتان وهايدي أحد القائمين على الموقع؛ أنتوني شيبولو، اختبأ هذا الأخير خلف القانون الاتحادي، البند 230 من قانون آداب الاتصالات¹⁷⁵. وعلى الرغم من أنّ صحيفة مثل (ذا نيويورك تايمز) ستتحمل مسؤولية إن نشرت تشهيراً مرسلًا من شخص إلى آخر، إلا أنّ المواقع الإلكترونية التي تنشر مواد تحوي تشهيراً، محصّنة ضد المساءلة القانونية تحت البند 230. لذا، أسقطت التهم جميعها عن أنتوني في تلك القضية¹⁷⁶.

قاضى أنتوني شيبولي بعد ذلك بريتان وهايدي على أساس أنّهما انتهكا خصوصيته، ورفعتا قضية عبثية عليه¹⁷⁷. سوّيت القضية من دون الإعلان عن التفاصيل¹⁷⁸. قد تكون الفتاتان هما من ربح في النهاية؛ فعلى الرغم من المنشورات الكثيرة التي هدفت إلى تدمير مستقبلهما الوظيفي، ألغت شركة حمامة عرضاً لأنتوني للحصول على وظيفة لديها. وقال أحد الشركاء في الشركة إنّ مشاركة أنتوني بموقع مثل (أوتو أدميت) يُعدّ أمراً «منافياً للأخلاق» التي تتمسك بها الشركة وأنّه «يجب تطبيق مبدأ الزمالة واحترام الأعضاء الآخرين في المهن القانونية، عند التعامل مع محامين آخرين»¹⁷⁹. وكتب ذلك الشريك قائلاً: «نتوقّع من أي محامٍ يتعامل مع شركتنا أن يرفض استخدام مثل تلك العبارات، وينأى بنفسه عنها، أما أنت (أنتوني) فقد سهّلت بدلاً من ذلك استخدام تلك العبارات ونشرها»¹⁸⁰.

هل توجد حالات حسب دستور مواقع التواصل المقترح، يمكن من خلالها تحميل المسؤولية القانونية للمواقع الإلكترونية بتهمة التشهير، والتحرّش، أو نشر تهديدات جنسية تقصد شخصاً بعينه؟ هذا سؤال حساس، يتضمن إيجاد توازن بين حق الخصوصية وحق حرية التعبير. ومن المنطقي منح حصانة لمزوّد خدمة الإنترنت مثل (كومكاست، وأي أو إل)، التي تقدّم خدمة إرسال الرسائل فحسب، ومن المنطقي منح حصانة لمواقع التواصل ذات المحتوى العام مثل (الفييس بوك) و(مايسبيس). لكن من غير المنطقي التعامل بالطريقة نفسها مع المواقع التي تتمحور حول التشهير، وانتهاك الخصوصية، والتحرّش الجنسي، والخطابات المفعمة بالكراهية، أو التشجيع على الإيذاء.

توجد سوابق سحّبت الحصانة التي منحها البند 230، إلى مواقع التواصل وغيرها من المواقع، للتشجيع أو المشاركة في أنشطة مثيرة للجدل، بدل أن تعمل بصفقتها وسيلة لتوصيل الرسائل المسيئة فقط. بدأت ملامح الاهتمام القضائي بالظهور، مع ظهور قضايا تتعلق بالتفرقة العنصرية. تمنع وسائل الإعلام المطبوعة مثل (ذا نيويورك تايمز) و(شيكاغو تريبيون) نشر مواقع للبيوت تحت فئة «لا وجود للأقليات» وفقاً لقانون فدرالي يمنع التفرقة العنصرية.

لكن عندما قاضت مجموعة من محامي الحق المدني في شيكاغو موقع (كريجزليست)؛ لأنه أقدم على تصنيف البيوت بتلك الطريقة، رُفِضت القضية من قِبَل المحكمة¹⁸¹؛ لأنَّ الموقع محصَّن وفقاً للبند 230 من قانون خدمات الحاسوب التفاعلية.

هل كان القرار منطقيًا؟ تزداد أهمية وضع حد يفصل بين حرّية الكلام والتأييد المميت، في زمن أصبح التواصل فيه يتم عن طريق الإنترنت بدل الوسائل القديمة، مثل الصحف والتلفاز. وبما أنَّ الإعلانات العقارية أصبحت تنشر كاملة تقريبًا عبر مواقع مثل (كريجزليست)¹⁸² وليس عن طريق الصحف، أليس حرّياً بقرار المجتمع الذي يعارض التفرقة العنصرية الانتقال بالصورة نفسها، من هذه إلى تلك أيضاً؟

وجد أليكس كوزينسكي قاضي الاستئناف الاتحادي، وأحد أشهر الحقوقيين في الولايات المتحدة، ثغرة صغيرة في البند 230 في أثناء النظر في قضية تلت قضية التفرقة العنصرية لموقع (كريجزليست). رفعت القضية ضد موقع منافس لـ (كريجزليست)، هو موقع (روم ميت دوت كوم). كان الموقع يضم خيار «لا وجود للأقليات»¹⁸³، ضمن قائمة خيارات يستعملها المستخدم لتحديد مكان السكن. وكان الأمر بالنسبة إلى القاضي كوزينسكي، يشجع مستخدمي الموقع على القيام بأمر غير قانوني، ألا وهو التفرقة العنصرية، مع العلم بأنَّ القاضي نفسه كان مهاجرًا رومانيًا وصل إلى الولايات المتحدة مع والديه، اللذين فرّوا من المحرقة النازية عندما كان عمره 12 عامًا. كان من السهل بالنسبة إليه تحميل موقع (روم ميت دوت كوم) المسؤولية؛ لأنه تعدّى بفعلته تلك مرحلة نشر المعلومة، إلى توفير محتوى يحمل إساءة.

لكن ماذا عن مزودي المواقع الأخرى التي لا تحوي لائحة خيارات كذلك؟ وفقاً للبند 230، لا يستطيع أحد مقاضاة مواقع مثل (ياهو، وأي أو إل) إن نشر شخص مواد تشهّر أو تنتهك الخصوصية على قوائم العناوين البريدية الخاصة بالموقعين. لكن عندما ينشأ موقع إلكتروني خصيصًا بغرض الحث على الانتحار، أو التشهير بالآخرين، فيجب تحميله المسؤولية؛ لأنَّ ما يُنشر يتسبّب في إزهاق الأرواح أو التعاسة. تأييدًا لموقف القاضي كوزينسكي بتحميل المسؤولية للموقع الإلكتروني، إن سهّل السلوكيات المنحرفة أو شجّعها، نوّهت نانسي كيم، أستاذة القانون بكلية (غرب كاليفورنيا) للحقوق، إلى أنّه على الرغم من أنّ المحكمة لا تستطيع التعامل مع مواقع التواصل والمواقع الإلكترونية الأخرى، على أنّهم ناشرين وفقاً للبند 230، إلاّ أنّه لا يوجد ما ينص في هذا البند، على عدم مقاضاة المواقع على أساس أنّها مالكة المساحة التي تجري فيها الإساءات. اقترحت نانسي أن يتم تطبيق «مسؤولية

المالك» على مواقع معينة، وألا تمنح الحصانة التي نص عليها البند 230، إلا لمزوّد الخدمة، ومواقع التواصل، وغيرها من المواقع التي تتخذ إجراءات معينة لمنع الأذى.

تعدّ مواقع التواصل صورة من صور التجارة أولاً وأخيراً، فهي تباع المساحات الإعلانية، وحتى المنتجات في بعض الأحيان، مثل القمصان، وتوفّر خدمات معينة. فلو كان الأمر يتعلّق بالتجارة المباشرة والملموسة، فستحمل مسؤوليتها بصفقتها مالِكاً سواء في الموقع أم خارجه. لنفترض أن فندقاً لم يُركّب أقبالاً على أبواب الغرف، أو إضاءة في موقف السيارات. وتعرّضت امرأة للاعتداء في مكان يقع ضمن ملكية الفندق، في تلك الحالة قد يعدّ الفندق مسؤولاً عن الحادثة. وقد تعدّ حانة تسرف في تقديم الشراب إلى أحد الزبائن مسؤولة، إن دهس الزبون أحداً في أثناء قيادة السيارة. وقد تعدّ محطة إذاعية مسؤولة، إن نظّمت منافسة خارجية من شأنها تعريض أشخاص للخطر¹⁸⁴.

دعت نانسي كيم في مقالة عنوانها «ملكية المواقع الإلكترونية، والتحرّش عبر الإنترنت» إلى التعامل مع مواقع التواصل والمنتديات وغرف الدردشة والمواقع الإلكترونية بالطريقة نفسها، التي تعامل بها المحلات التجارية في الحياة الواقعية.

طلبت كيم من أصحاب المواقع الإلكترونية أن يتّخذوا «معايير كافية» ضمن واجبههم بصفتهن ملائكاً، للحد من التحرّش الإلكتروني¹⁸⁵؛ مثلما هي الحال عند تركيب الفندق الأقفال والإضاءة، فيمكن الاشتراط على مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية الأخرى، باتّخاذ إجراءات لمنع التحرّش الإلكتروني.

اقترحت كيم طريقة تستطيع من خلالها المواقع خفض الإجراءات التي يتم التعامل بها، مع الأماكن في الحياة الواقعية؛ باتّخاذ خطوات للحيلولة دون استخدام إخفاء الهوية، كأن تُنشر مشاركات الأعضاء الذين يكشفون عن هوياتهم، في موقع أعلى على الصفحة من تلك التي تُنشر من دون الكشف عن هوية الناشر، وبأن تكون المواقع على استعداد لكشف هوية المستخدمين في حالات معينة. إذا علم الشخص أنّ الحواجز الموضوعية على كشف الهوية تصبح أقل إذا نُشر معلومات تنتهك الخصوصية، أو تعرّض بالتشهير، فإنّه سيفكّر مرتين قبل أن ينشر محتوى يتحرّش بالآخرين، وتقتصر أن يستخدم كشف الهوية السهل في الحالات الآتية: «أن تعرّف المنشورات المسيئة شخصاً بعينه، وأن يكون الشخص المشهّر به شخصية غير عامّة، وأن يوقّع الشخص المستهدف شهادة يقسم فيها أنّه هو الشخص المقصود في المنشورات، وأنّ يقدم الضحية أسباباً مقنعة كي يُمنح حق الكشف السهل عن الهوية». وبما أنّ حق الكشف السهل عن الهوية، سيمُنح في القضايا

التي يثبت فيها أنّ معلومات الضحية الشخصية وهويتها 186، قد كُشفت عبر الإنترنت فقط، فما يزال المستخدمون قادرين على مناقشة الأمور ذات الاهتمام العام كالسياسة وما شابه، وقد يترتب على تحميل المسؤولية للمواقع الإلكترونية بصفتها مالكة المكان، اتّخاذ بعض الإجراءات؛ لمراقبة المحتوى وإزالة المنشورات المؤذية.

يقول سام بيارد المشارك في مشروع (سيّيزن ميديا لوبروجيكت): «قدّم البند 230 الكثير من المساحة، لعملية تطوير الإنترنت التفاعلية وتشغيلها. لكنّه من ناحية أخرى، سبّب الكثير من الظلم في بعض القضايا التي عرضت على المحكمة، ومن غير المنطق أن يتمتّع القائمون على موقع إلكتروني ما بالحصانة، التي يوفّرها البند 230؛ لأنهم:

1. أسّسوا تجارة أساسها أناس يقولون أمورًا سيئة عن أناس آخرين.

2. يرفضون بصورة متعمدة تتبّع أية معلومات تتعلّق بالمستخدمين، من شأنها أن تساعد شخصًا تعرّض إلى الإيذاء على معرفة الجاني بالضبط¹⁸⁷.

كانت تلك الحالة مع موقع (جوسي كامبوس)، الذي يعدّ نسخة مصغّرة عن موقع (أوتو آدميت)، الذي شجّع الطلبة على نشر معلومات تُسيء لطلبة آخرين. ويشجّع الموقع منشورات تتعلّق بمواضيع، مثل: السفالة، وأفضل طرق الجنس، وأغبي طالب في جامعة (دوك)، ويدّعي أنّ طلبة معيّنين هم من معاكسي الأطفال. يتبجّع الموقع بالحصانة التي يملكها موضّحًا: «الرجاء العلم بأنّ موقع (جوسي كامبوس) ليس صاحب المنشورات الموجودة على الموقع، بل هو مزوّد لخدمة حاسوب تفاعلية لا أكثر». لذا، فإنّ الموقع محصّن ضدّ أية تبعات قانونية قد تسببها نشرات مستخدميه، وفقًا للبند رقم 230 من القانون رقم 47، من دستور الولايات المتحدة الأمريكية¹⁸⁸.

تنحى مواقع مثل (أوتو آدميت) و(جوسي كامبوس) و(إكس غيرلفرند دوت كوم)، الذي يستخدمه الأصدقاء الحميمون السابقون لعرض صور عارية وآراء مزعجة تتعلّق بصديقاتهم السابقات) منحى مختلفًا عن كونها مجرد مجرى سلبي للمعلومات، كموقع (أي أو إل) مثلًا، فتلك المواقع تشجّع على التشهير، وانتهاك الخصوصية، وتجنّي المال من وراء ذلك.

قال الادّعاء العام في ولاية نيوجرسي: «إنّ البند 230، لا يحمي موقع (جوسي كامبوس) من قانون حماية المستهلك، فمع أنّ الموقع نشر تحذيرًا بمنع نشر أية معلومات مسيئة، إلّا أنّه لم يوفّر أية طريقة؛ لإزالة ذلك المحتوى». وبدأ الادّعاء العام تحقيقًا ضدّ الموقع، لكنّ القائمين عليه أغلقوا الموقع، قبل انتهاء التحقيقات.

تعدّ مواقع التواصل الاجتماعي نعمة لحرية الكلام، لكنّها شكلت أيضًا ما يطلق عليه أستاذ القانون بريان ليدر «البالوعة الإلكترونية». لذا، علينا إعادة تشكيل وسائل الحماية التقليدية، التي تمنع التحرش والتشهير وانتهاك الخصوصية والتفرقة، من أجل إحقاق الحق، عندما يتعلّق الأمر بالإنترنت.

يراعي دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح حرية الكلام، إلا أنّ الأشخاص يجب أن يتحمّلوا مسؤولية أفعالهم في المجتمع. يبدو أنّ الفكرة الرئيسية من إنشاء مواقع التواصل «الاجتماعي»، هي تنمية العلاقات والتبادلات الاجتماعية، لكن يمكن للتقنية ذاتها تذكية تصرفات مرفوضة على المستوى الاجتماعي.

يجب الحد من حرية الكلام إذا كان يحث على إيقاع الأذى بشخص آخر، ويجب ألا تطبّق تلك الحدود على الشخص الذي ينشر الإساءة فقط، بل على مواقع التواصل التي تنشرها.